توقيع 12 دولة على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي (TPP)

في 4 شباط/ فبراير 2016، وقعت 12 دولة مطلة على المحيط الهادي على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي في أوكلاند، نيوزيلندا. أنشأت اتفاقية الشراكة عبرالمحيط الهادي اتفاقيةً إقليميةً شاملةً تشجع التكامل الاقتصادي لأجل إزالة الحواجز التجارية، وتعزيز الاستثمار، وتحقيق النمو الاقتصادي والفوائد الاجتماعية، وخلق فرص جديدة للعمال والشركات، والمساهمة في رفع مستوى المعيشة، وتقديم الفائدة للمستهلكين، والحد من الفقر وتعزيز النمو المستدام.

وأنشأت اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي مناطق التجارة الحرة بما يتفق مع المادة رقم الرابعة والعشرون من الغات لعام 1994 (الملحق A1 لاتفاقية منظمة التجارة العالمية) والمادة رقم 5 من اتفاقية الجاتس وبموجبها تقوم بإنشاء منطقة تجارة حرة.

وقد وقعت على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي 12 دولة التي تضم: سنغافورة، ماليزيا، بروناي دار السلام، اليابان (سنغافورة وماليزيا وبروناي دار السلام واليابان هي الدول الأعضاء في المنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية)، وفيتنام، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وبيرو وتشيلي وأستراليا ونيوزيلندا.

وأنها تسعى أن تخدم كمنصةٍ مشتركةٍ لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي وتعزيز الابتكار، والتنافسية والإنتاجية من خلال معالجة القضايا الجديدة في التجارة العالمية مثل حقوق الملكية الفكرية والاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية وغيرها. كذلك تتضمن خفض أو إزالة كاملة للحواجز الجمركية وغير الجمركية في قائمة السلع والخدمات والاستثمارات. كما تهدف إلى تحسين آلية تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة.

ومن المتوقع أن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي تقوم بتعزيز مستويات عالية من الحماية البيئية مع الإنفاذ الفعال للقوانين البيئية، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال السياسات والممارسات الداعمة للبيئية والتجارة؛ والشفافية، والإدارة الرشيدة، وسيادة القانون، ونزع الرشوة والفساد عن مجال التجارة والاستثمار.

كما تهدف إلى حماية وإنفاذ حقوق العمال وتحسين ظروف العمل ومستوى المعيشة، وتعزيز التعاون وقدرة الأطراف حول القضايا العمالية.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الاتفاقية إلى مكافحة التباطؤ الاقتصادي العالمي التي تواجهها البلدان. ستعزز اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، من خلال خلق أفضل الفرص الاقتصادية والتجارة بموجب القواعد على المستوى الإقليمي، التجارة العالمية. وسوف تسهم الاتفاقية في التنمية المنسجمة وتوسع التجارة العالمية، وتوفر حافزا للتعاون الإقليمي والدولي الأوسع.